

إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال شفوي حول استعمال الإدارات العمومية لنظام المراقبة بالكاميرا خارج إطار القانون

نوع السؤال: آني

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم.

رغم مرور أزيد من ثماني سنوات على صدور القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ورغم إصدار "اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي" للعديد من المداولات في الموضوع وخصوصا المداولة رقم 2013/350 بتاريخ 2013/05/31 التي تحدد شروط وقواعد استعمال نظام المراقبة بالكاميرات التي يتعين على المؤسسات الخاصة والعمومية احترامها، لازالت أغلب الإدارات والمؤسسات العمومية تعمد إلى تنصيب هذه الأنظمة دون أدنى احترام للإطار القانوني المذكور بدليل عدم التصريح لدى اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وعدم وجود ملصقات إخبارية بمدخل البنايات الخاضعة للمراقبة واستعمال التسجيلات المرئية لغير الغايات التي وضعت من أجلها حيث أصبح يتم استغلالها من طرف بعض الإدارات لابتزاز الموظفين والمستخدمين أو التشهير بهم عبر عرض تلك التسجيلات أمام الأغيار الغير مرخص لهم بالاطلاع عليها.

وعليه نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لفرض احترام القانون بخصوص استعمال كاميرات المراقبة وحماية سلامة وسرية هذا النوع من المعطيات الشخصية.

وتقبلوا أسمى التقدير والاحترام

إمضاء :

رشيد المنباري